التحول نحو القطاع الخاص
آلية من آليات الانتقال نحو اقتصاد السوق المزايا – العيوب

أ.م.د. احمد عباس الوزان
م.عبير محمد الحسيني
كلية الإدارة والاقتصاد

مقدمة :

يتناول هذا البحث موضوعه التحول نحو القطاع الخاص كواحدة من آليات إلانتقال نحو اقتصاد السوق، وهي تعد مشكلة جزئية تدخل في إطار مشكلة اكثر شمولا وأغورعمقاً، تتمثل في موضوعة الحرية الاقتصادية، وهي موضوعه ذات مضامين وأسس فلسفية ورؤى مستقبلية غذت التجربة وانجحتها بواسطة سياسات وآليات لها قدرة فائقة على التجدد مستمدة من قدرتها الفائقة على تقبل افرازات التجربة وتبادل التأثير الخلاق معها. وذلك من خلال دراسة ابرز المضامين النظرية متمثلة بمفهوم ودوافع وأهداف وأساليب ومشاكل عملية التحول.

ومن ثم سيتم الكشف عن ابرز مزايا وعيوب تلك العملية كي يتسنى لنا في النهاية تقديم رؤية محددة وموقف محايد إزاء العملية برمتها.

وعليه فقد تبنى الباحث فرضية مفادها: ان التحول نحو القطاع الخاص يمكن ان يؤدي الى مزايا جمة فيما لو جاء على وفق رؤية اقتصادية مسبقة واضحة ذات مضامين براجماتية موضوعية (Positive) على وفق أسس علمية تضمنتها النظرية الأقتصادية، مبتعدة ما أمكن عن الرؤية السياسية المشبعة بالمضامين الأيديولوجية المعيارية (normative) المنحازة بأتجاه النظريات الطوباوية الغارقة بالرومانسية.

وهكذا يتجلى هدف البحث في محاولة تشخيص ابرز مزايا وعيوب عملية التحول مع محاولة لرسم ملامح وشروط الأسلوب الأنسب لتلك العملية (ان وجد).

وعليه فقد تناول المحور الأول: طروحات أولية مع تقديم بعض المضامين النظرية المتمثلة بمفهوم ودوافع وأهداف عملية التحول، بينما تناول المحور الثاني: ابرز اساليب ومشاكل التحول التي اتبعتها بعض البلدان بغية تحديد فيما لو وجد اسلوب انسب للتحول. إما

المحور الثالث: فقد تضمن عملية التحول نحو القطاع الخاص المزايا والعيوب على وفق رؤية وموقف حياديين.

المحور الأول: طروحات أولية ومضامين نظرية

اولاً: الطروحات الأولية:

1- ان التحول نحو القطاع الخاص لم يكن رد فعل على الدور التدخلي المفرط للحكومة في الشأن الاقتصادي والعودة الى الأسس الفكرية للمدرسة الكلاسيكية ، ولكن طروحات التحول تتضمن دعوة لخلق وتحفيز آلية أداء السوق ، والعلاقات القائمة على أساسها التي تتفوق في الأداء على آلية التخطيط التي تبنتها العديد من الحكومات ، ويعتقد الباحث بعجز الأيديولوجية عن إيجاد رؤى تميز بين القطاعين العام والخاص ، ولابد من الأستعانة برؤى براجماتية [1].

2- ان العيوب الناجمة عن تطبيق التخصيصية كآلية للتحول نحو اقتصاد السوق من حيث الأهمية لا تقل شأنا عن أهمية العيوب الناجمة عن وجود ضبابية او خلل او تحيز في الرؤية الفكرية إزاء دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الشأن الاقتصادي. ومثل هكذا خلل في الرؤية يعد سمة وميزة تتسم بها الرؤية في البلدان النامية [2]. ولقد ترتب على ذلك نتائج عدة، منها :

- إن شعوب البلدان النامية أصبحت شعوب رد فعل ، وان التغيرات الدولية وتغير موازين القوى لابد ان تدفعها بقوة للانتقال قسرا من حالة السكون الى حالة الحركية ، ولا أمل للتحول الذاتي (مع الأسف).

- ان شعوب البلدان النامية أصبحت تعاني من عقدة الخوف بسبب مصادرة حكوماتها للحريات مما جعلها أسيرة لمنظومة معقدة من الأفكار والعقائد المتحيزة والمتزمته والمتعصبة ليس لها قيمة ذات شأن في إطار مستجدات الحداثة العالمية المضطردة التطور، وبالتالي فقدت هذه الشعوب القدرة على اكتساب العبر من تجارب الآخرين، مثلما هي خائفة وفاقدة للقدرة على الدخول في منظومة القيم الدولية والتأسيس لنظام سياسي واقتصادي حر وديمقراطي تكون الأسبقية فيه للاقتصاد على السياسة، ومن هنا لابد ان نجبر على تبني حقيقة مفادها: ان نجاح عملية التحول نحو القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية وإدامة زخم ذلك الدورمرتبط بقوة بنجاح واستمرارية الخيارالديمقراطي [3]

- ان شعوب البلدان النامية عانت من تغليب حكوماتها للمضامين المعيارية على المضامين الموضوعية ذات الصبغة العلمية في شتى مجالات الحياة، وفقدت تلك الحكومات مسوغات وجودها كأسلوب لأدارة وتنظيم شؤون أفراد المجتمع ومنها الشأن الاقتصادي، فضلا عن كونها فقدت القدرة على إيجاد آلاليات المثلى لتنسيق وتخصيص الموارد الأقتصادية، حيث مارست آليات عديدة منها المقايضة والمساومة ومنها التخطيط المركزي، والدكتاتورية، والرسوم الكمركية، والهدايا والإرث، والحظ، والإقناع، جنبا الى جنب مع التخصيص بالقوة، والتحايل، والغش، والرشوة، والعديد من هذه آلاليات التخصيصية موجودة في أي اقتصاد [4].

3- لا يجوز القفز على حقيقة ان النتائج المترتبة على تطبيق الطروحات النظرية على الواقع تعكس بدرجة ما حالة نجاح او فشل تلك الطروحات.

وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن الإقرار أبتداءً بفشل الطروحات الأشتراكية الآخذة بالمعايير الاجتماعية أكثر من أخذها بالمعايير الاقتصادية (الكفاءة الاقتصادية) مما جعل آليات التنفيذ والسياسات الأقتصادية التي اتبعتها تتسم وتتميز بالجمود والصلادة مما افقدها على الدوام القدرة على التكيف مع مستجدات العصر، بينما تمكنت الطروحات الرأسمالية البراجماتية الآخذة بمعايير الكفاءة الأقتصاديةEconomic) Efficiency) من منح آليات التنفيذ والسياسات الأقتصادية مرونة كافية للتكيف مع تلك المستجدات[٥] ، الأمر الذي قاد المنظومة الأشتراكية الى نتائج وخيمة وأصاب منظري الأشتراكية بالخيبة بينما قاد الأمر الآخر المنظومة الرأسمالية الى مكاسب جمة وعضد صحة توجهاتها النظرية [٦] .

4- تؤثر العادات والآليات الأجتماعية في قطر او إقليم على قرارات سكانها حول اسلوب استعمال مواردها . ففي مجتمعات مثل المجتمع الأمريكي تؤدي(آلية السعر) دورا اساسيا في تخصيص الموارد فكل فرد حر في الأستحواذ على الملكية الخاصة (الموارد) لأغراض إنتاجية وهو حر، ضمن حدود، في البحث عن مصلحته الذاتية في المتاجرة في الموارد وفي استعمال تلك الموارد التي يملكها.

وقد يكون نمط استعمال الموارد الناتج من ذلك مختلفا جدا عن النمط الذي سيحدث حين يجري تخصيص الموارد مركزيا من قبل هيئة تخطيط طبقا لأسبقياتها [7] .

وفي ضوء ما تقدم فالباحث يعتقد ان الهياكل الأقتصادية الريعية في بعض البلدان النامية – وفي واقع اقتصادي يهمش فيه دور القطاع الإنتاجي الحديث والنمط المعاصر للعلاقات الإنتاجية الأجتماعية – ستتحول الى بيئة مثلى لإدامة زخم منظومة القيم والأنماط السلوكية الريفية والبدوية؛ ويعيق بالنتيجة مديات توسيع أنشطة القطاع الخاص مثلما يعيق إمكانية الممارسة الديمقراطية. وبتعبير آخر، فأنه في إطار تلك الهياكل الأقتصادية الريعية تكون البيئة مناسبة لممارسة كافة أنماط القوة السافرة (Naked Power) والكهنوتية (Priestly) ولظهور القادة والأتباع (Leader & Follwers) وتتعذر امكانات الترويض (Taming) [٨]

5 – إن إخضاع أنشطة القطاع العام للمنافسة من قبل أنشطة القطاع الخاص المحلي و/أو الأجنبي من حيث المبدأ – في إطار ما يعرف بالكفاءة التنافسية – للضغط على إدارات تلك المشاريع العامة بغية إجبارها على تنجيز مؤشرات الكفاءة الأقتصادية وتحسين الأنتاج والإنتاجية دون ذلك يفقد القطاع العام واحدا من أهم مبررات وجوده .

6 – ليست عملية التحول نحو القطاع الخاص واقتصاد السوق هي عملية إحلال مشاريع خاضعة لنمط ملكية معين محل مشاريع خاضعة لنمط ملكية آخر، بل هي عملية انطلاق لكلا القطاعين من نقطة شروع واحدة، مع إفساح المجال برؤية إمام الاستثمار الأجنبي على وفق شروط معينة ليشكل قوة ضاغطة خارجية تهدد كيانات المشاريع المحلية(ذات الأداء الفاشل) والمستترة تحت أغطية الدعم الحكومي بمختلف أوجهه .

7 – التخصيصية(Privatization) إذن هي ليست صيحة كما يدعي البعض ، بل هي ضرورة موضوعية أوجدها فشل أداء مشاريع القطاع العام ، كما ان التخصيصية لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة من اجل : تحسين المناخ الأستثماري ، رفع معدلات النمو

الأقتصادي ، تحقيق المزيد من العدالة الأجتماعية ، رفع كفاءة المؤسسات العامة ، وجعل الأقتصادات المحلية اكثر تماشيا واتساقا وتفاعلا مع الأقتصادات العالمية والتي تشكل واقعا دوليا معطى .

8 – لا تكفل حتى الديمقراطية حقا مطلقا ومقدسا للحكومة في الأستحواذ على الموارد تملكاً وإدارتا ، دون حدود وقيود ، ان مؤشرات الكفاءة هي القيد الأكثر صرامة عليها .

9- ان الخاص يمثل سبقا تأريخا على العام ، وان الخاص يمثل جزءا أصيلا من نوازع الإنسان في سعيه المستميت (deadning)لتحقيق ذاته ومصالحه المرتبطة بتلك الذات . إما العام فهو حاجة أفرزتها ضرورات التنظيم المجتمعي ، وان التخويل الشعبي للحكومة هو وحده الذي يمثل الغطاء الشرعي لحق الحكومة المحدود بالتملك والإدارة والأستحواذ احيانا ، بعد ان وجدت بعض الحجج التي تبرر ذلك النوع من التدخل الحكومي في الشأن الأقتصادي [٩] .

10 – ان سوقا بلا قيود هو الفضاء الأرحب المحدد للدور الأنسب لكل من القطاع العام والقطاع الخاص،وان المنافسة[١٠] مع الأنفتاح هي(اعدل حكم) في بقاء الأصلح والأكثر كفاءة ،فضلا عن كون المنافسة هي الوسيلة الأكثر فاعلية في إجبار المؤسسات على ان تؤدي أنشطتهاالأقتصادية بكفاءة وعلى أسس الرشد الأقتصادي [١١].

11-إن عملية التحول نحو القطاع الخاص في جوهرها توغل في الخاص، وانحياز موضوعي اتجاه الذات معزز في النتيجة للذات الجمعية (collective) وليس نقيضا لها.

وان الأنعتاق اتجاه الذات يجب ان يزداد كما يرى الليبراليون ، إما زخم التدخل الحكومي فيجب ان يتوقف او يهذب بأقل تقدير، وهذا هو الموقف الأكثر حسماً إزاء أهمية عملية التحول نحو القطاع الخاص .

١٢- ان القطاع الخاص ليس عكس القطاع العام ولا نقيضاً له ، انهما كيانان يسيران على وفق آليات مختلفة ، وأسس ومعايير أداء متباينة ، وكل منهما يحتاج الى بيئة ومناخ اقتصادي وسياسي خاص به ، وبهذا يأخذ المفهوم العلمي لكل من تعبيري القطاع الخاص والقطاع العام بعدا مزدوجا يتمثل بطبيعة الملكية من جهة وبطبيعة البيئة الأقتصادية والسياسية المناسبة لدور كل منهما من جهة أخرى[12] .

ثانيا : المضامين النظرية

تعني التخصيصية بالمنظور الواسع " عملية تحويل منشآت القطاع العام الى القطاع الخاص عن طريق البيع الكلي او الجزئي او عن طريق الإيجار وعقود الإدارة، او تحرير الاقتصاد بترشيد استخدام وسائل التدخل الحكومي لتنظيم دور القطاع الخاص " [13] .

لم تكن جميع البلدان النامية في منأى عن الإغراق الفكري الذي ساد العالم لعقود طويلة مضت ، وهي عانت – أية معاناة – من مسألة (الفراغ الفكري) مما دفع بها الى التقليد والنقل الحرفي والأقتباس على المستوى الفكري والعقائدي ، ومن بين أوجه التقليد تلك هو المنهج الأقتصادي المتبع .

حيث أدى الاعتماد المفرط على دور القطاع العام في الشأن الأقتصادي خلال مدة طويلة من الزمن امتدت في معظم البلدان النامية الى أواخر الثمانينات إلى تعاظم سيطرة المؤسسات العامة على اقتصادات هذه البلدان

وقد حدث ذلك نتيجة للاعتقاد الذي ساد في أطار الإستراتيجية الشمولية التي كانت متبناة بأن آلية السوق والحرية الأقتصادية غير قادرتان على أداء مهمة التخصيص الكفؤ للموارد، كما اعتقد أيضا بعدم قدرة القطاع الخاص في تطوير القاعدة الإنتاجية ومن قبل توفير مستلزماتها [١٤] .

ووفقا لهذه المعتقدات وغيرها تم تبني النهج الأشتراكي في إرساء قواعد عملية التطور الأقتصادي والمرتكز على آلية التخطيط المركزي وذراعها التنفيذي القطاع العام ، الأمر الذي أدى – من بين ما أدى إليه – الى اتساع القيود الإدارية في مختلف الأوجه الأقتصادية .

فعلى سبيل المثال لا الحصر ، كان القطاع العام في مصر يؤدي دورا شموليا في الشأن الأقتصادي حيث بلغت قيمة ما كان ينتجه في أواخر الثمانينات 40% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 55% من قيمة الناتج الصناعي ، ويستحوذ على 80% من إجمالي قيمة عمليات الاستيراد والتصدير ، مثلما استحوذ على 90% تقريبا من أنشطة النظام المصرفي وأنشطة التأمين ، وفي سنة 1991 بلغ عدد الشركات التابعة للقطاع العام نحو 400 شركة تستقطب نحو 35% من إجمالي قوة العمل المصرية ، وهكذا كان الحال في بقية البلدان العربية مع تفاوتات بسيطة في درجة السيطرة والأستحواذ [15] .

ولا تتجلى أهمية الأمر في مدى اتساع رقعة التدخل الحكومي في الشأن الأقتصادي ، بل في نتائج الأداء المتمخضة عن ذلك الدور المفرط والمرتبط بالأساس برؤية سياسية اكثر منها رؤية اقتصادية .

وتشير العديد من الدراسات الى النتائج المخيبة للآمال الناجمة عن أداء القطاع العام في معظم البلدان النامية والمتجسدة على وجه العموم بما يأتي[16] :-

1– تكبدت غالبية مؤسسات القطاع العام خسائر كبيرة نجمت عن تدني إنتاجيتها و ربحيتها وذلك بسبب تعدد وتضارب الأهداف .

2- تعاني من انخفاض كبير في نسبة العائد على استثماراتها ومن ارتفاع مديونيتها ، وأصبحت نتيجة لذلك تشكل عبئا على موازنات الحكومات . ويعود تدني إنتاجية وربحية المؤسسات التابعة للقطاع العام الى عدة عوامل ، منها :

- انعدام البيئة التنافسية في إطار أنظمة سياسية واقتصادية منغلقة على الذات ومؤسسات فاشلة محتمية وراء جدران حمائية متمثلة بقيود كمركية وغير كمركية .
مقترنة باحتكار تلك المؤسسات للإنتاج والتسويق والتصدير وتدخل الحكومات في قرارات هذه المؤسسات وخصوصا تلك المتعلقة بسياسات التسعير والتشغيل والأجور والاستثمار ، مقرونة بقصور تعاني منه الإدارة التنفيذية و الرقابة الداخلية ، فضلا عن ضعف الأنضباط المالي بسبب سهولة حصولها على تحويلات حكومية وعلى قروض مصرفية .

3– غموض الأهداف العامة والخاصة لمؤسسات القطاع العام مما تسبب في غياب المعايير التي يستند إليها في عملية المحاسبة وتقوية نشاط المؤسسة العامة ونظريا يتم توصيف

أهداف القطاع العام بالاعتماد على دالة الرفاه الأجتماعي (Welfare Social Function) من خلال اشتقاق فائض المنتجين والمستهلكين.

4- نمط الملكية لمؤسسات القطاع العام ، الذي يتسبب بإماتة حوافز المالكين (أفراد المجتمع) الذين لا يمتلكون سوى القليل من وسائل مراقبة أداء المؤسسات العامة .

5 - تخلف ونمطية اسلوب الاداره وتضخم الجهاز البيروقراطي في المؤسسات العامة، الذي تسبب في تغييب القدرة على مراقبة أداء هذه المؤسسات، وفي تدني مستوى الكفاءة الإدارية.

وبالنظر لبروز العديد من التأثيرات السلبية لذلك الوضع والناجمة عن مجموعة من العوامل من أهمها اتساع دور القطاع العام في الشأن الاقتصادي، بدأت ملامح الدعوة الجديدة في التوجه نحو الاقتصاد الحر عبر آليات عدة، كانت من بينها آلية التحول نحو القطاع الخاص(التخصيصية) ، بغية خلق بيئة اقتصادية تسمح بدور أوسع للقطاع الخاص في إدارة الشأن الاقتصادي معززه بجملة من الحجج المنطقية لعل من أهمها: المزايا المترتبة على بيئة اقتصادية حره متمثلة بمزيد من حرية الحركة والمبادرة، شيوع اجواء الإبداع ، الكفاءة في تخصيص الموارد ، اعتماد مبدأ الربحية كمؤشر من مؤشرات الأداء الاقتصادي الرشيد. فضلاً لما لآلية السوق من دور محفز للتوسع في الاستثمارات والذي سيخفف من أعباء الحكومة، ناهيك عن اعتقاد البعض بأن التخصيصية ستحرر النشاط الاقتصادي للمنشآت من تأثيرات التدخل السياسي الذي يتضمن أهداف ومعايير اجتماعية واقتصادية لها السبق على الأهداف والمعايير التجارية الصرفه، وهذا لا يتعارض بالضرورة مع إمكانية تحقيقها لأهداف غير تجارية بشرط تلقيها الدعم الحكومي لمواجهة أي عبء اضافي.

وبالنظر للنتائج المخيبة للآمال المترتبة على توسيع دور القطاع العام ، سعت العديد من البلدان النامية سواء بتأثير العوامل الداخلية سابقة الذكر او بتأثير عوامل دفع خارجية منها: محاكاة اسلوب معالجة الأزمة في النظام الرأسمالي، تبني المؤسسات الدولية للسياسات التكييف الهيكلي(Adjustment Stryctyral)، إعادة هيكلة الديون، توسع الاستثمار الأجنبي المباشر[١٧] ، فضلا عن اتساع وزيادة زخم قوة ظاهرة العولمة وركائزها الأساسية المتمثلة بالتطورات التكنولوجية والعلمية،وتوسع أنشطة الشركات متعددة الجنسية، فضلاً عن زوال الاتحاد السوفيتي.مستهدفة تحقيق عدد من الأهداف، منها: تحسين كفاءة أداء المؤسسات العامة وتعزيز قدراتها التنافسية بسبب إخضاع نشاطاتها لتأثيرات آلية السوق بحيث يجبرها على التجاوب مع التطورات في العرض والطلب على منتجاتها [١٨] .

كما يتطلب الاستمرار في البيئة الجديدة إحداث تغيير جذري في اساليب عملها وإجراء إصلاحات واسعة تمس جميع جوانبها، وتشمل هذه الإصلاحات: تحسين اسلوب الإدارة بما في ذلك تطوير الإدارة الداخلية وزيادة فاعليتها، وإشراك الأدارات المعنية في اتخاذ القرارات، وتفعيل المساءلة لدى الإدارة التنفيذية مما يسهم في رفع إنتاجيتها وترشيد استخدامها للموارد كما تتضمن الإصلاحات التي تستلزمها آليات السوق الحر تعزيز قدرة هذه المؤسسات على الوصول الى مصادر التمويل بمختلف هوياته في الأسواق المالية المحلية والإقليمية والعالمية من اجل تمويل أنشطتها والتوسع فيها والمحافظة في الوقت نفسه على أعباء ذلك التمويل في المستوى الذي يتسق مع أوضاعها المالية وجدوى أنشطتها .

ومن الأهداف الأخرى التي تسعى الحكومات الى تحقيقها من خلال آلية التحول نحو القطاع الخاص المساهمة في إصلاح أوضاعها المالية، فقد شكلت المؤسسات العامة على الدوام مصادر استنزاف للموازنات الحكومية من خلال التحويلات المباشرة واوجه الدعم المختلفة التي وفرتها الموازنات لهذه المؤسسات من اجل الإبقاء على كياناتها وتمكينها من الاستمرار في العمل على الرغم من عدم ربحيتها في الكثير من الحالات. ولذلك، فأن التحول نحو القطاع الخاص يستهدف – من بين ما يستهدف إليه – وقف ذلك النزيف وإيجاد مصادر إضافية ومنابع جديدة للإيرادات مما يسهم في تحقيق درجة من الضبط في الوضع المالي الحكومي والأنفاق العبثي .

كذلك تسعى حكومات تلك البلدان من وراء تبني عملية التحول الى القطاع الخاص الى تشجيع وتنويع الاستثمارات من مختلف ألهويات من خلال خلق مناخ استثماري جاذب لها . ويتصل بهذه الأمور التأثيرات الجمة الذي يمكن للتحول ان يؤديه في توسيع وتحفيز نشاط أسواق الأوراق المالية في البلدان النامية التي لم تزل تتسم بالضيق وذلك من خلال توفير العرض من الأسهم بما يساهم في حشد المدخرات المحلية منها والأجنبية لتوفير التمويل بآجال طويلة تتفق مع احتياجات القطاعات الإنتاجية [19] .

المحور الثاني : اساليب ومشاكل عملية التحول نحو القطاع الخاص

أولا : اساليب عملية التحول :

توجد العديد من ألاساليب لخصخصة المؤسسات العامة، وتقوم كل دولة بتحديد الأسلوب او مجموعة الأساليب التي تناسبها [20] . ومن أهم تلك الأساليب وأكثرها شيوعاً ما يأتي:-

1 : اسلوب البيع لمستثمر رئيسي :

ويتخذ هذا الأسلوب اشكالا عدة ، منها :

أ-نظام العطاءات : يتمثل بدعوة الجهات الراغبة في شراء المؤسسة بالتقدم بعروض للشراء ،ويتخذ إما صورته البسيطة حيث يقتصر على تقديم مجرد سعر شراء ، او صورته المركبة حيث تتضمن مواصفات المنتجات وأسعارها وسقوف الأنتاج او الطاقات الإنتاجية ، وهذا الأسلوب يعد مناسبا لجذب عروض الشراء من مستثمرين تتوفر لديهم الخبرات الفنية والمالية والإدارية اللازمة لرفع كفاءة المؤسسة ، كذلك المعلومات اللازمة لحسن تقدير قيمتها مما يساعد في حصول الدولة على سعر مناسب من بيعها . ويتم تنفيذ هذه العطاءات في الكثير من الحالات من خلال (العروض المفتوحة) التي تسمح بتحقيق درجة كبيرة من الشفافية ، اذ تتيح لكل جهة مشاركة في العطاء التعرف على العروض التي يقدمها المنافسون الآخرون وتعديل عرضها في ضوء تلك العروض ، وبذلك يساهم هذا الأسلوب في (منع التواطؤ) .

ب-البيع المباشر إلى المستثمرين الأستراتيجيين الذين يملكون الخبرة اللازمة لأدارة المؤسسات المراد خصخصتها او الذين يقدمون التقنية المتطورة اللازمة لتعزيز إنتاجية المؤسسة وقدرتها التنافسية .

وبصورة عامة فأن أهمية هذا الأسلوب تتجلى في كونه يشكل محوراً لجذب الأستثمار الأجنبي وقد أظهرت التجارب في العديد البلدان النامية وجود علاقة وثيقة بين الخصخصة

وتدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يشير إليه الأداء الجيد نسبيا للبلدان التي طبقت برامج الخصخصة في اجتذاب تدفقات كبيرة من هذه الاستثمارات ويعود ذلك الى انه بالإضافة الى جاذبية بعض المؤسسات المطروحة للخصخصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب فأن الخصخصة تساهم في الأعلان الجيد عن التزام الدولة باقتصاد السوق وبدور القطاع الخاص الحاسم وقد تأخذ مشاركة رأس المال الأجنبي اما شكلا مباشرا (استثمار أجنبي مباشر) او استثمارات حافظة. وتشير التقديرات الى ان نحو 75% من التدفقات الأستثمارية الى البلدان النامية والتي مصدرها أنشطة الخصخصة قد أخذت شكل استثمارات أجنبية مباشرة خلال المدة 1990-2000 وذلك نتيجة لضعف أسواق الأوراق المالية في معظم البلدان النامية من جهة ولرغبة المستثمرين الأجانب بالسيطرة على إدارة المؤسسات المستثمرة فيها من جهة أخرى، ومما يضيف الى أهمية التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتم (اجتذابها)نتيجة تنفيذ برامج الخصخصة إنها لا توفر فقط موارد للدولة عند بيع الدولة لأسهمها في المؤسسات المعنية ، ولكن بالإضافة الى ذلك فان من المنافع اللاحقة هي الاستثمارات والجهود التي يقوم بها المستثمرون الأجانب من اجل تطوير هذه المؤسسات وتوسيع أنشطتها وزيادة قدرتها التنافسية ، وهي التي تشكل بصورة عامة المنافع الأدارية والتقنية المصاحبة لهذه الأستثمارات .

2 : اسلوب البيع من خلال سوق الأوراق المالية (البورصة) :

ويتم بموجبه تحويل المؤسسات المراد خصخصتها الى(شركات مساهمة) وطرح أسهمها للاكتتاب العام ، لتصبح الملكية مشتركة بين القطاعين العام والخاص . ويحقق هذا الأسلوب إغراض عدة ، منها رغبة الحكومة بألاحتفاظ بجزء من ملكية وإدارة المؤسسة . او قد يكون هذا الترتيب بمثابة الخطوة الأولى نحو خصخصة المؤسسة بالكامل وهنا نشير الى وجود علاقة متبادلة التأثير بين الخصخصة ودرجة تطور أسواق الأوراق المالية، حيث يؤدي وجود سوق نشط ومتكامل الى تسهيل جهود الخصخصة في تحقيق الأهداف النهائية المتمثلة في زيادة الكفاءة والرفاهية الأجتماعية، وفي الوقت نفسه فأن الخصخصة تساعد على توليد حوافز لتطوير وإصلاح أسواق الأوراق المالية من خلال تعزيزها لحجم المعروض من الأسهم وجذب استثمارات الحافظة وخاصة الأجنبية .

3 : اساليب أخرى :

أ- بيع جزء من أسهم الشركة الى العاملين فيها بشروط ميسرة يتم سداد قيمة الأسهم على أمد زمني طويل وذلك مراعاة لمصالح العاملين وحماية مستقبلهم ، وهذه تعد إحدى السبل لأكتساب الدعم الجماهيري لعملية الخصخصة .

ب- لجوء السلطات في حالة تعذر بيع المؤسسة بسبب وضعها المالي المتردي او كبر حجمها وتنوع أنشطتها ، الى حل المؤسسة العامة المعنية وتصفيتها وبيع أصولها الى المستثمرين في القطاع الخاص الذي يقوم بإعادة تأسيسها .

ج- نقل إدارة المؤسسة العامة الى القطاع الخاص بموجب (عقود إدارة) مع بقاء حق الملكية في يد الدولة اذ ما وجدت صعوبة في بيع المؤسسة لكبرها مثلا او صعوبة إيجاد مشتري ، ويتم ذلك إما عن طريق تأجير المؤسسة مقابل رسوم ثابتة ويتحمل المشتري المخاطر التجارية او عن طريق عقد إدارة يتولى القطاع الخاص بموجبه إدارة المؤسسة على ان يتقاسم الربح الصافي مع الدولة او عبر عقود امتياز وفقا لنظام التشييد والتشغيل والنقل (

BOT) او نظام التشييد والأمتلاك والتشغيل ثم النقل (BOOT) كما قد يتاح للقطاع الخاص الأستثمار بمشاريع مستقلة وخاصة في مجال الطاقة وتكمن جاذبية هذه الأساليب من وجهة نظر المستثمرين في إنها تغنيهم عن شراء منشآت تشكو من مشكلات فنية وإدارية ، إما من وجهة نظر الحكومة فأن هذه الأساليب تحافظ على ملكية الدولة وتجنبها المعارضة العمالية والشعبية التي قد تنتج عن بعض عمليات الخصخصة وخصوصا تلك المتعلقة بمرافق البنية التحتية (infra structure) التي تعد قطاعات استراتيجية تتبع اساليب إنتاج ترتفع الكثافة العمالية فيها . ففي المملكة المتحدة قامت (ماركريت تاتشر) باتخاذ الخطوات الأولى لبيع أصول حكومية بلغت قيمتها (29) بليون جنيه إسترليني خلال عقد الثمانينات، ثم أعقبتها خطوات مماثلة في بلدان أخرى في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينة والبلدان الشيوعية السابقة، فضلاً عن بعض البلدان الأفريقية،وقد قامت سلطات بعض الولايات في الولايات المتحدة الآمريكية ببيع منشأت البنية التحتية لمواجهة بعض عجوزات الميزانية ، وقد بلغت قيمة بيع الممتلكات العامة على الصعيد الدولي (300) بليون دولار خلال المدة 1985-1992 [21] .

ولقد بذلت البلدان العربية جهود كبيرة لتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي، ولسن تشريعات جاذبه له، ولتفعيل دوره في أنشطة الخصخصة.إلا أنه وعلى الرغم من ذلك ، فأن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان العربية والتي كانت مصدرها أنشطة خصخصة مؤسسات عامة فيها، يعد متدنياً بالمقارنة مع البلدان الأخرى. سواء من حيث قيمتها المطلقة أو بما يشكله من نسبة الى أجمالي إيرادات الخصخصة المتحصلة. وكما تشير إليه بيانات الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
المشاركة الأجنبية في حصيلة الخصخصة
1999-1995

(مليون دولار)

	1999	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
شرق آسيا والمحيط الهادي										
إيرادات الخصخصة	376	834	5.161	7.155	5.508	5.410	2.680	10.385	1.091	5.500
مساهمة الاستثمار	1	102	1.556	4.156	4.036	2.026	1.990	3.775	1.082	4.982

الأجنبي									
أوربا ووسط آسيا									
إيرادات الخصخصة	1.262	2.551	3.626	3.988	3.957	9.742	5.446	16.537	8.002	10.335
مساهمة الاستثمار الأجنبي	586	1.892	3.069	2.932	1.588	4.778	1.880	8.874	5.190	6.503
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي										
إيرادات الخصخصة	10.915	18.723	15.560	10.488	8.199	4.616	14.142	33.892	37.685	23.614
مساهمة الاستثمار الأجنبي	6.358	7.384	4.037	3.765	5.058	2.206	6.448	12486	21.535	19.567
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا *										
إيرادات الخصخصة	2	17	70	417	1.034	1.858	2.387	2.480	2.214	2.213
مساهمة الاستثمار الأجنبي	-	3	19	138	325	109	16	603	603	1.871
جنوب آسيا										
إيرادات الخصخصة	29	996	1.557	974	2.666	916	889	1.794	174	1.859
مساهمة الاستثمار الأجنبي	11	4	44	16	997	38	528	1.043	11	104
افريقيا										
إيرادات الخصخصة	74	1.121	207	641	605	473	745	2.348	1.356	694
مساهمة الاستثمار الأجنبي	38	5	66	566	453	275	299	1.969	694	418

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر (أيلول)، 2002،ص 168

*** تشمل المغرب ومصر والكويت والأردن وتونس والجزائر ولبنان وعمان والأمارات.**

ويعزى ذلك إلى أسباب عدة، منها :

- **ضآلة أنشطة الخصخصة في البلدان العربية بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى.**
- **أن معظم هذه المؤسسات صغيرة الحجم وليست ذات قيمة استراتيجية للمستثمر الأجنبي.**
- **وجود قيود محددة لدخول الاستثمارات الأجنبية منها تشريعية وأخرى إجرائية مع ضعف النشاط الترويجي.**

ثانياً: مشاكل عملية التحول [22]

١. المشكلات القانونية، فتنفيذ الخصخصة يستدعي تهيئة الأطر والأنظمة التشريعية التي تخول الحكومات نقل ملكية المؤسسات العامة الى القطاع الخاص.
كما تستدعي سن القوانين التجارية اللازمة المتعلقة بطبيعة ونطاق ودور نشاط القطاع الخاص.العائق هنا هو هيمنة البيروقراطية على الإجراءات والقرارات الحكومية.
٢. مشكلة التقييم أو تحديد قيمة المؤسسة بالأسعار السائدة في السوق، فأما أن يتم تحديد قيمة مرتفعة للمؤسسة يؤدي الى عزوف المستثمرين، أو تحديد قيمة اقل من القيمة الحقيقية للمؤسسة وهذا يؤدي الى ضياع أموال على المؤسسة وعلى الحكومة.
ويتم حل المشكلة عن طريق إتباع نظام المزادات أو بيع المؤسسة على دفعات بغية التكييف مع السوق وتمكين الحكومة من الحصول على سعر أنسب.
٣. ضعف التمويل اللازم لإعادة الهيكلة المالية والفنية وتخفيف عبء ديونها الخارجية لعدد من الشركات لتنمية عائداتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين.
٤. المواقف المعارضة للخصخصة من قبل إدارات المؤسسات العامة بسبب التخوف من تسريح الموظفين. مما تسبب في ظاهرة تردد السلطات الحكومة إزاء الخصخصة.
٥. نقص الكفاءة لدى المسؤولين عن تنفيذ الخصخصة مما يؤدي الى مشاكل في تسويق الشركات المراد خصخصتها، وعدم توفير المعلومات الكافية للمستثمرين، والاستعمال المحدود لمختلف اساليب الخصخصة.

المحور الثالث :التحول نحو القطاع الخاص المزايا والعيوب (رؤى ومواقف)

أن معظم عمليات الإصلاح وتعزيز قوى السوق جاءت نتيجة ضعف كفاءة أداء القطاع العام وقصوره في القيام بمسؤوليته التنموية وخاصة في البلدان النامية ،أذ أدت الى تشويه الحوافز وزيادة التكاليف مما شجع الدول على إعادة تنظيم دور الدولة بزيادة حجم القطاع الخاص على حساب القطاع العام وأن تفاوتت الاستراتيجيات، المتبعة لهذا التوجه، ويمكن ان يعزى سبب إخفاق القطاع العام لعدة أسباب ، أهمها [23] :

اولاً: توسع القطاع العام في ظل نقص حاد للكوادر الإدارية وضعف الامكانات المالية واعتماد المشاريع على الخارج لتلبية الاحتياجات من السلع الرأسمالية والمواد الأولية والتكنولوجية.

ثانياً: القطاع العام مقيداً بالأوامر الحكومية وخاصة فيما يتعلق بجمود الأجور والتسعير الذي أدى الى تسرب بعض المهارات الى القطاع الخاص والى ظواهر الفساد الإداري داخل مشاريع القطاع العام [٢٤] .

ثالثاً: توسع القطاع العام في أنشطة ثانوية كان من الأجدر أن يضطلع بها القطاع الخارجي وأدى ذلك الى انكماش مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج والاستثمار.

ويرى البعض إن للقطاع الخاص العديد من المزايا، منها :
إعطاء الحوافز الكافية للمشاريع الاقتصادية من خلال السماح بتخفيض الضرائب وإمكانية متابعة رجال الأعمال لمشاريعهم بشكل أفضل، إضافة الى ذلك فأنها تخلق المنافسة وتحقق الكفاءة، كما يوضحه الشكل البياني الآتي [25] **.**

شكل رقم (1)
يوضح أثر التحول نحو القطاع الخاص

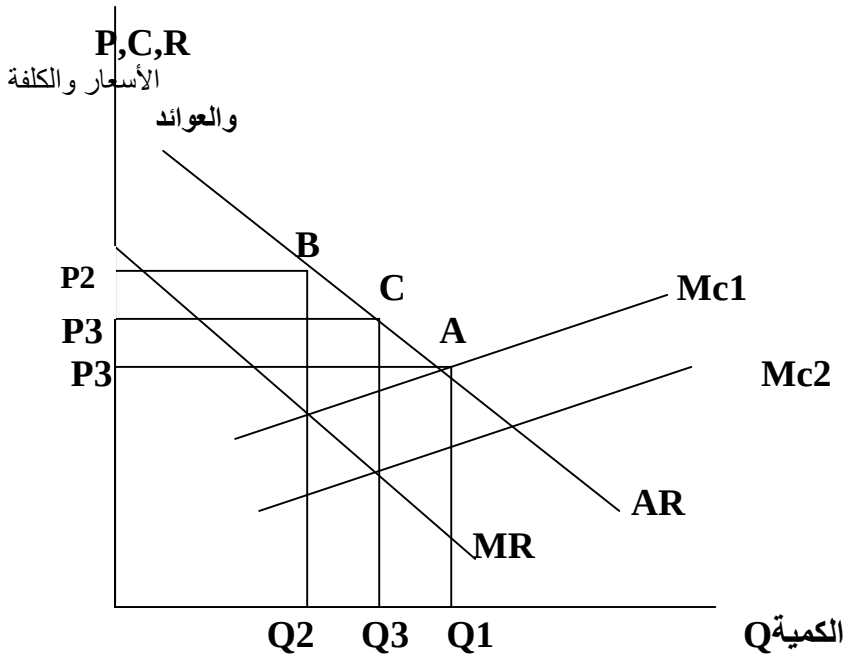

قبل التحول الى القطاع الخاص فأن المنفعة العامة تتحقق عند السعر P1 والناتج Q1 (بأفتراض ان الصناعة الوطنية تحدد السعر مساوي للكلفة الحدية) فإذا تحولت الصناعة الى القطاع الخاص فأن السعر سيصبح P2 والناتج Q2 (تساوي الإيراد الحدي MR1 مع الكلفة الحدية) وهي نقطة تعظيم الأرباح ، الأ ان الخصخصة في الأجل الطويل ستؤدي الى تقليل الكلفة (يتحرك Mc1 الى Mc2) ليصبح السعر P3 والناتج Q3 ، وبالتالي فأن التكاليف ستنخفض وتقل إمكانية استمرار الأرباح غير الأعتيادية المرتفعة .

ومن جهة أخرى فأن تنشيط القطاع الخاص قد يؤدي الى تزايد المنافسة بين الصناعات على عنصر العمل مؤديا الى ارتفاع مستويات الأجور ولكن إذا قابلتها زيادة مناظرة في الأرباح عندئذ سيكون التغير في توزيع الدخل لصالح الأرباح وتتجه الأجور الحقيقية للانخفاض [26] اذ يرافق التحول نحو القطاع الخاص تحولات في توزيع الدخل بين الأجور والأرباح، اذ أن وضع او سلوك الإنتاجية والأجور والتوظف تتأثرا كثيرا برأس المال الخاص، وان التوجه نحو التكنولوجيا وتراكم رأس المال يزيد الطلب على عنصرالعمل الماهر ويقلل الطلب على الأيدي العاملة غير الماهرة مؤديا الى ظهور البطالة [٢٧] .

صحيح إن القطاع الخاص يعمل وفق مقتضيات الحصول على نسبة كافية من الأرباح على رأس المال المستثمر، غير ان منطق الربح يجب ان يتوافق مع إرساء دعائم العملية التنموية ويهدف الى القضاء على سمات التخلف وعلى الأزدواجية التي تتميز بها مثلا اقتصادات المشرق العربي حيث توجد مؤسسات مشتتة عامة او خاصة تعمل بطرق حديثة ومتطورة (شركات النفط والمؤسسات المالية والمصرفية والمؤسسة السياحية) من جهة، ومن جهة أخرى يسود المجتمع ظروف ومستويات معيشية متدنية ، وقد نجد ان انقسام القطاع الخاص الى أجزاء منفصلة بعضها عن البعض وغير متكافئة في فرص الربح المتوفرة ، فمثلا عدم وجود روابط إنتاجية بين كبرى الشركات وآلاف المنشآت الصغيرة ، فمعظم الشركات الكبيرة نسبيا تنتمي الى مجموعة مالية ذات إمكانيات ضخمة لا تتخصص في المجال الصناعي ولكنها تركز على أنشطه أخرى كالسياحة والعقارات وغيرها، بينما تتخصص في الأنتاج الصناعي فئة محدودة تعمل في بعض الصناعات التقليدية مثل النسيج وغيرها وهي لا تمتلك إمكانيات كافية لتطوير منشآتها او تفضل عدم إعادة استثمار الأرباح في قطاعاتها بل تقوم بادخارها او توظيفها في قطاعات اكثر ربحية وبالتالي فأن القليل منها لها قدرة صناعية تذكر في صناعات تقليدية معرضة لمزيد من المنافسة الدولية ومساهمتها في القيمة المضافة نادرا ما تتعدى 5% الى 7% من القيمة الأجمالية [28] .

وعلى الرغم من الأتجاهات المستمرة نحو خصخصة المشاريع الأقتصادية في معظم البلدان، الأ ان سيادة الدولة لم تتلاشى اذ إنها تقوم بدور كبير في الأقتصادات القومية ولا يزال أنفاق الدولة مستمرا بنسب متفاوتة ، فدور الدولة والقطاعات التابعة لها في البلدان العربية النفطية مثلا اكبر بكثير من دورها في البلدان العربية غير النفطية نظرا للدور الكبير النسبي الذي يمثله النفط في بعض البلدان ، فأنفاق الدولة يؤدي الى سيطرتها على جزء كبير

من موارد المجتمع والى توجيه هذا الجزء لتحقيق أهدافها فضلا عن حل الأزمات التي تتعرض لها منشآت القطاع الخاص .

إن التحول نحو القطاع الخاص هو جزء من حركة تحرير الأقتصاد وفتح المجال أمامه ولا تعني فقط التحول في الملكية لكن أيضا تعني التعرض للمنافسة والسبب الأكبر الذي يقود التوجه إليها هو خصخصة المرافق العامة التي كانت حجة جعلها قطاعا عاما في المقام الأول كونها تتطلب استثمارات ضخمة وقدرات إدارية عالية من الصعب ان يهيئها القطاع الخاص المحلي (كالكهرباء ، الأتصالات ، الطيران) لذلك كان استدعاء الشركات الأجنبية (الأستثمار الأجنبي المباشر) للدخول يعد أمراً منطقيا ذي مضامين اقتصادية ذات طابع موضوعي ، لما تحمله من قدرات وموارد مالية وإدارية وتقنيات حديثة[٢٩] من هنا كانت أهم الأسباب الداعية لجلب الأستثمار الأجنبي المباشر ، إضافة لما قد يراه البعض من دعم للأستثمار المحلي الذي يحقق قيمة مضافة للبلد ، فتزداد الإنتاجية والدخل والبعض الآخر يرى انه يحقق منافع خارجية (External benefits) التي ترافق الشركات الأجنبية وتحفز الإنتاجية قبل توظيف العمال وتدريبهم واكتساب المهارات والمعرفة [٣٠] فمعظم الباحثين الأقتصاديين يعزي تطور الإنتاجية إلى كثافة رأس المال وتزايد إحلال الآلات محل الإنسان في الإنتاج .

لقد كانت إزالة القيود المفروضة على الأستثمار الخاص وإلغاء احتكار الصناعات تدبيرين هامين استخدما من اجل تشجيع الأستثمار ففي حين انهما يخفضان من التكاليف الأدارية التي يتكبدها الأستثمار الخاص ويزيدان من نطاق الأمكانات المتاحة إمام الأستثمار ، يتفاوت اثرهما على الأستثمار هنا باحتياجات القطاع من رأس المال والتكنولوجيا ، ولقد استخدمت بعض البلدان النامية ، لاسيما في أمريكا اللاتينية ، تحويل المؤسسات العامة القائمة الى القطاع الخاص من اجل تحويل الأستثمار من العام الى الخاص ولقد كان معدل سرعة التحويل الى القطاع الخاص في آسيا بطيئا
وكان جانب كبير من النمو في الأستثمار الخاص موجها نحو إيجاد قدرة إنتاجية جديدة [٣١] .

الاستنتاجات والتوصيات

Conclusion & Recommeudation

أولا : الأستنتاجات Conclusion :

١ - لم ينظر الى مشاريع القطاع العام في معظم البلدان النامية كوحدات اقتصادية على وفق رؤية موضوعية تستند الى مؤشرات الكفاءة الأقتصادية فصارت في الأعم الأغلب مجرد وحدات اقتصادية فاشلة فاقدة لمبررات وجودها من وجهة نظر الرشادة الأقتصادية ، ولقد استند وجودها أي المؤسسات العامة على وفق رؤية معيارية ذات صبغة سياسية باعتبارها أدوات مساعدة عند الضرورة لتدعيم شعبية الحكومة و/أو تحقيق الأستقرار الأجتماعي بغية إضفاء شرعية ما على وجود الحكومة ذاتها . وهذا استلزم الرضا بقبول بقاء تلك المؤسسات الفاشلة على حساب التضحية بمعايير ومؤشرات الكفاءة الأقتصادية .

٢ – ان نمط الملكية بحد ذاته ليس دافعا كافيا لتنجيز مؤشرات الكفاءة يختزل بقية دوافع وأهداف عملية التحول نحو القطاع الخاص وانما الدافع الأهم يتمثل في التفاعل بين كل من نمط الملكية وروح المنافسة التي تنبثق عن سوق حر .

٣ – ان قبول او رفض التخصيصية في البلدان النامية ينطلق أساسا من فكرة مدى كفاءة النظام الأقتصادي والتي ترتكز على أساسين ، الأول يتمثل في كفاءة الأداء (الإنتاجية) والثاني يتمثل في كفاءة (تخصيص الموارد) .

٤ – يمكن الإقرار بعدم وجود اسلوب واحد يعد هو الأنسب لعملية التحول نحو القطاع الخاص ، وانما الأمر يمتد الى مزيج منها حسب حالة كل مؤسسة وطبيعة نشاطها الأقتصادي وحسب حاجة الدولة الى فئة معينة من المستثمرين دون سواها .

٥ – وأخيرا يمكن الإقرار بصحة فرضية البحث والمتمثلة في ان التحول نحو القطاع الخاص يمكن ان يؤدي الى مزايا جمة فيما لو جاء وفق رؤية اقتصادية مسبقة ذات مضامين براجماتية موضوعية (Positive) .

ثانيا : التوصيات Recommeudation :

١ - يجب الأخذ بمؤشرات الكفاءة الأقتصادية بجميع أبعادها عند محاولة تقصي أسباب فشل مؤسسات القطاع العام دون إغفال مؤشر المنافع العامة ، والأبتعاد عن النظرة او الرؤية المتحيزة إزاء دوره في الحياة الأقتصادية تحت حجج ومعايير أصبحت تخلوا من أي درجة من المنطقية او الواقعية في الطرح .

٢ - ان الديمقراطية كنهج سياسي تعد أمرا ضروريا يجب تحقيقه كشرط مسبق بغية صياغة رؤية واضحة علمية وحيادية موضوعية إزاء الدور الأنسب لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الشأن الأقتصادي . فعند الأخذ بنظر الأعتبار التأثير الذي تركه المتغير السياسي في تقليص قسري لدور القطاع الخاص في الشأن الأقتصادي ، لابد ان نقر ان عملية التحول نحو القطاع الخاص سوف لن يكتب لها النجاح دون إحراز نجاح مسبق إزاء الخيار الديمقراطي ، وفي الوقت نفسه سيكون للرضا الجماهيري عن العملية اكبر التأثير في إنجاح عملية التحول فيما لو تمكنت الحكومات من التغلب على بعض عيوب عملية التحول ولعل من أهمها توفير فرص العمل وامتصاص البطالة .

٣ - لابد لعملية التحول نحو القطاع الخاص ان تتسم بالشفافية وتشكل محور لأجتذاب رأس المال الأجنبي وهذا يستلزم إتباع اسلوب البيع لمستثمر رئيسي في إطار نظام العطاءات بصورته المركبة بحيث لا تكون أية حلقة من حلقاتها ضبابية او خافية ، من اجل منع فرص استغلالها لمآرب سياسية .

٤ - على كل دولة ان تختار الأسلوب المناسب للتحول نحو القطاع الخاص ،حيث تتحكم في ذلك عوامل عدة ، لعل من أهمها ، طبيعة الأطر القانونية التي تحدد قواعد وإجراءات الخصخصة ، مدى قدرة ورغبة الحكومة في الإبقاء على دور تدخلي مناسب من خلال سعة سيطرتها على المؤسسات العامة والسرعة المبتغاة في تنفيذ الخصخصة ، خبرة الحكومة في مجالات الترويج والتفاوض وإبرام العقود ، حجم أسواق الأوراق المالية المحلية وقدرتها على استيعاب المطروح من أسهم المؤسسات العامة ، فضلا عن الوضع المالي والإداري للمؤسسات العامة وحجومها وانعكاسه على جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب ، الموقف الجماهيري إزاء عملية الخصخصة .

الهوامش والمصادر

(١) د.طارق عبد الحسين العكيلي، "آفاق الخصخصة في العراق، في ضوء اختلال المتغير الديموغرافي/الاجتماعي"،بحث غير منشور،كلية الإدارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية2005، ص3 .

(٢) انظر في ذلك وجهة نظرنا :

د.احمد عباس الوزان " الدور المناسب لكل من القطاعين العام والخاص في الشأن الاقتصادي بين الرؤيتين الموضوعية والمعيارية - العراق حالة دراسية خاصة " ، بحث غير منشور مقدم كسمنر الى قسم الأقتصاد ، كلية الأدارة والأقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2004 ، ص6-7 .

(٣) د. طارق عبد الحسين العكيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص14 .

(٤) كيث هارتلي ، وكلم تسدل ، " السياسة الأقتصادية الجريئة " ، ترجمة د. عبد المنعم السيد علي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، 1981 ، ص28 .

(٥) تتسم وتتميز الأسواق المحلية لانواع عدة من السلع في البلدان الرأسمالية بأقترابهامن فروض الفكر الكلاسيكي المحدث(New-classic)والذي يستلزم ان تكون أسعار المواد محددة على أساس قيمة ناتجها الحدي، وذلك بأعتبار ان هذه المواد تعمل وفقا لفرصة التكلفة البديلة(opportunity cost)، وتسعى البلدان الرأسمالية نحو تزايد معدل تراكم رأس المال والميل نحو توسيع الأنتاج في إطار التوازن العام، وهي الفروض التي جاءت في إطار أسس الطروحات الرأسمالية الكلاسيكية، وكلاهما تستند الى مؤشرات الكفاءة الأقتصادية.

- د. فؤاد مرسي، " الرأسمالية تجدد نفسها " ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد(١٤٧) ، المجلس الوطني للثقافة والآداب ، الكويت، ١٩٩٠ ، ص٤٠٣ .

(٦) انظر في ذلك :

- أ.د. سالم توفيق النجفي ، متضمنات النظام الأقتصادي الرأسمالي الجديد- المنهج الأقتصادي للعولمة- "، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٤/٣ – السنة الأولى ، ١٩٩٩-٢٠٠٠، ص١٥ .

- د. احمد عباس الوزان ، مصدر سبق ذكره ، ص10-11 .

(٧) للمزيد انظر :-

كيث هارتلي ، وكلم تسدل ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ .

(٨) د. طارق عبد الحسين العكيلي ،مصدر سبق ذكره ، ص16 .

(٩) يشير كل من كيث وكلم الى ان آلية السوق مقابل آلية التخطيط المركزي، الرأسمالية مقابل الأشتراكية كمسألة رئيسية هي موجودة على الدوام، فيدعي ناقدوا الرأسمالية انه ينتج عنها التلوث، وأنها تدمر البيئة، وتستأثر الأحتكارات في ظلها بالفوائد، وتفشل في تخصيص الموارد تخصيصا أمثلاً وكفوءاً،وتخلق تمايز طبقي حاد، وتستغل الطبقة العاملة ، الأ انه ليس هناك شيء من ذلك يبرهن ويؤكد حقيقة تفوق الأشتراكية ، ومن المتفق على ان الأسواق قد تفشل في أن تؤدي وظائفها بشكل صحيح (Properly) وقد يوفر ذلك تبريرا اقتصاديا لتدخل الدولة في الشأن الأقتصادي . ولكن المحللين يميزون هنا بين المسائل ذات المضامين الفنية وربما يكون ضمن ذلك أسباب فشل السوق ، و(مسائل السياسة) التي تركز جل اهتمامها باختيار انسب حلول السياسة Politicul solutions .

- كيث هارتلي، وكلم تسدل، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

(١٠) تدني الكفاءة يرجع الى غياب المنافسة وليس الى نمط الملكية ، للمزيد انظر :

J.A.Kay and D.J. Thompson , " Privatization,Apolicy in Search For Aarational" Economic Journal,96 March 1986 , PP. 22 – 24 .

(١١) ويرى البعض ان الأسواق وحتى في حالة اكتمالها تبقى آليات ناقصة ومن المحتمل ان يتسبب نقصها في اهدار الموارد بل وإحداث أزمات ، ومن الناحية النظرية والتأريخية لم يزل فشل السوق يمثل تحدياً للأنسان ولكن كثرة الأخطاء في أداء المؤسسات العامة جعل الكثير يتصورون فشل الحكومة اخطر من فشل الأسواق.

د. احمد بريهي العلي ، " دور القطاع الخاص والخوصصة والسوق في الأقتصاد العراقي " ، من بحوث ندوة جمعية الأقتصاديين العراقيين وUndp ، بغداد 1994 ص19 .

(١٢) للمزيد من التفاصيل ، انظر :

د. احمد عباس الوزان ، " فاعلية النشاطين الأشتراكي والخاص في القطاع التجاري العراقي " رسالة دكتوراه ، كلية الأدارة والأقتصاد، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1998.

(١٣) هناء عبد الغفار السامرائي ، " التخصيصية والتنمية الأقتصادية – تجارب عالمية مختارة مع إشارة خاصة الى تجربة العراق – " رسالة ماجستير ،كلية الأدارة والأقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد،1994،ص6 .

(١٤)للمزيد من التفاصيل ، انظر التحليل التفصيلي الوارد في :-

- كيث هارتلي، وكلم تسدل ، ص ٣٩-١١٣ .

(١٧) للمزيد انظر :

هناء عبد الغفار السامرائي، مصدر سبق ذكره ، ص 9-18

(١٨) شاكرمحمود ذياب، " ما العولمة " شركة السندباد للطباعة، الطبعة الأولى، 2004، ص27-57 .

(١٩)التقرير الأقتصادي العربي الموحد ، مصدر سبق ذكره ، ص154.

(٢٠) المصدر نفسه ، ص165-172 ، كذلك : د. ناظم الشمري و د. وفاء المهداوي ،مصدر سبق ذكره ، ص19-21 .

(٢١) د. طارق عبد الحسين العكيلي ، مصدر سبق ذكره ،ص7 .

(٢٢) التقرير الأقتصادي العربي الموحد ، مصدر سبق ذكره ، ص179-180 .

(٢٣) جمال داود سلمان، " اتجاهات التنمية المعاصرة " ، بحث غير منشور 1999 ، ص7 .

(٢٤)حول ظاهرة الفساد الأداري في القطاع العام ، انظر :-

أ.د.عامر الكبيسي ، " الفساد والعولمة تزامن لا تؤأمةً ، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥، ص٤٢-٥

(٢٥)Stephen C.R. Munday , Current development in Economics , Macmillan Press , First Published , us , 1996 , P.78

(٢٦) ف. د.هولزمان، أبو الوتار، " تحديد الدخل في ظل التضخم المفتوح " ، تنمية الرافدين ، العدد9 ، ص277 .

(٢٧)UN / Trade and development report . 1997. NeW YORK , 1997 , p.156.

(28) البنك الإسلامي للتنمية، " دورالقطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي قضايا وآفاق " ، ندوة حول القطاع الخاص ودوره في التنمية في الدول العربية : الواقع وآفاق المستقبل ،القاهرة، مايو2003، ص10 .

(٢٩) جمال داود سلمان ، " العولمة : مظاهرها وإبعادها " ، بحث غير منشور، 1999، ص5.

(٣٠) Edward M. Graham , Foreign direct Investment in The world economy , Staff Studies for the world economic outlook, UN , VII, 1995, P.,26.

(31) الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم/الدورة الموضوعية /نيويورك، ٢٤ حزيران -٢٦ تموز، ١٩٩٦ ، ص ١٦٩.